

المروف نصف الذية ووقفه النج فذهب نصف المروف فالنصف اصبها ولو صار ربع المرفق
امارة او سعة او تقلا او صا يتقل العنا الى الصحيح فالحكومة ولو اذهب بعض كلامه حتى
آخر اعتبر باقي واحد نسبة ما ذهبه حتى به الاول فلو اذهب الاول نصف المروف ثم الثاني
نصف الباقي ووقف عليه الربع وهكذا ولو اذهب الأول كلامه ثم قطع اخره كان على الأول
الذية وعلى الثاني الثلث ووقفه لسان طفل كان فيه الذية اذا اوصل المشامة فان بلغ
هذا سقط منه ولم يبق الثلث فلو قطع الآفة فان سقط بعد ذلك ظهر وجهته فيعتبر المروف
فيؤخذ به باقي ما بقى فان كان بقدر المأخوذ اوله والآخر له ولو بقى سعيده ولو لم
يذهب حتى من المروف فالحكومة ولو اذهب الصحيح ذها سقطت عند الحناية صديق مع الصامة
لنقد البينة وحصول الطغ المستند الى التسبب صدقة مروي ضرب لسانه باربع فان
خرج الدم اسود صدق وان خرج احمر كذب ولو ذهب الكلام بقطع البعض ثم عاد قيل
يسمى ذلة انه لو سقط عاد وقيل لا والاذوب الاستعارة ان علم ان الذية راولا ليس
بدايم والذلة اما سن المستعارة اذ عادت فان الذية لا يبقا لان المتخرفة غير المتأثرة
ولو اتفق لم يعد قطع لسانه اشته الله لم يستعمله هبة من الله لعال ولو كان لسانه
طفا فان ذها اجدتها قابلي النطق بحاله فالذاهب من ايد وفيه الحكومة وان كان اصليا
وامتد بالمروف ولو بعد بعض المروف بقطع بعض اللسان ولم يبق له كلام مفقود لم يبرهن
الاذية ما يخص المروف النابته لان باء المروف وان فصلت صفتها لم تقف ولو صار
يبدل حرفا بآخر لم يبرهن ما يخص المروف النابت من الذية لان المروف الذي صار عوضا كان
موجودا لئلا اذهب المروف الذي صار بدلا لم يبرهن الا ما يخص المروف ولو اصاب
كونه اصليا ولا يتبدل بسبب بانه مقام غيره فبادة ولو كان في لسانه خلل وما كان يمكن النطق
بجميع المروف اذ انه كان له مع ذلك كلام مفقود فصر لسانه قد يقطع فعليه ذية الا

حكومة ولو ضرب شفته فان المروف الشفوية او ضرب رقبته فان المروف الحلقية
فالحكومة ولو قطع نصف اللسان فان اذ ربع الكلام فعليه نصف الذية على ما اخبرناه وعلى
قول اصحابنا الربع فلو قطع اخرها باقي وجب قول اصحابنا ثلثه اربع الذية وعلى الخبرنا
لكان اعتبارا بالمتقعة على القلوب ولو كان بالعكس فعلى الأول نصف الذية وعلى الثاني
لذته اربع الذية ولو قطع بعض نسان الاخر من غير المساحة واخذوا نسبة من الثلث
الطغ الطغ الاشارة الى الاشارة الى جمع الذية كاملة وهي مقسومة على ثمانية وعشرين سنا
الفرع عشرة مقادير الفرع ثنتان ورباعيتان وقابان ومثلها من اسفل وسنة عشر مقادير
وهي كاجان صا حك وثلاث اضراس ومثلها من اسفل في كل واحدة من المقادير خمسون
دينارا والجمع ستمائة دينار وبة كل واحد من المقادير خمسة وعشرون دينارا والجمع اربعمائة
دينار فان زاد عذرها على ما ذكرناه كان في الزيادة من الذية الاصلية ان قطع مقدر او
ان قطع منقضا فلا يبرهنه وقيل فيها حكومة فلو قصت مقدره ولو بقى غيره ها بقى من الذية
بازالة ولا فرق بين البيضاء والسترة والخلفية فان كان على الذية ان يبرهنه اذ
يترك ذلك اما لو كان نسيها مثلا ان يتبرهنه سواها رجم الما العاقبون فان استدلوا
السترة الى علة الحكومة والآلة الذية ولو اسودت الجنا به ولم يسقط فبينا لهما ديتها وكذا
لو اصدعت ولم يسقط ولو قطعها آخره سواها فعليا الثلث والذية يشترط الظاهر من النج
وهو النابت منها في الذية ولو كسر الظاهر جمع وعلى السخ الذية ايضا ولو اضر السخ فعليه
حكومة ووقفه ستم الصغرى غير المتعرا نظره سنة فان برق الارش وان لم يثبت ذية
المتعرا كاملة ومثلها بغير مطلقا ولو ابدت عوضا فذهب لعه آخر فالارش ولو ابدت
المعلومة فثبت كما كان فتمت اضر ذية كاملة ولو كان السن طويلة لم يبرهن بها بسبب
الطول ولو كان بعضها قصير يبرهن بها كالطويلة ذرية والآلة الحكومة ولو اضر طرب
لكل او برهن على الحال الشك ولو اذهب بعضها لعدة او لثقا والذية ومعا بعض الذية

اذا سقطت اربعة
قبل ان يبرهنه غيره
اذ ابدت ذية
والذية ستم
ع